وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الخطة الاستراتيجية

٢٠٢٦ - ٢٠٢٨

الفهرس

مقدمة: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
القسم الأول: السياق العام والحالة الراهنة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
القسم الثاني- الرؤية والأهداف والسياسات..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
أولاً: الرؤية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ثانياً: الأهداف الاستراتيجية وسياساتها ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
القسم الثالث- الفئات المستهدفة والجهات المشمولة ضمن قطاعات التدخل ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
القسم الرابع البرامج والمشاريع ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
أولاً: أنواع المشاريع ضمن الإطار الاستراتيجي..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ثانياً: المنهجية المعتمدة في التنفيذ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
ثالثاً: الربط بين الأهداف الاستراتيجية ومحفظة/ برامج المشاريع..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الأول
الإطار العام والمرتكزات الاستراتيجية

أولاً: المقدمة العامة

تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدور محوري في بنية الدولة السورية، بوصفها الجهة الوطنية المعنية بحماية الفئات الأكثر هشاشة، وتنظيم سوق العمل، وتعزيز التماسك المجتمعي، ودعم مسارات التمكين الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتتقاطع مهام الوزارة بصورة مباشرة مع القضايا الأساسية المرتبطة بحياة المواطن اليومية، ولا سيما الفقر والبطالة والحماية الاجتماعية والعمل اللائق والتنمية المجتمعية.

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدها المجتمع السوري خلال السنوات الماضية، وما تراكم من تحديات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف دور الوزارة وتطوير أطر عملها، بحيث تنتقل من مقاربات مجزأة ومحدودة الأثر إلى مقاربة مؤسسية متكاملة، قائمة على التخطيط الاستراتيجي والعمل التشاركي والاعتماد على البيانات والأدلة.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢٦–٢٠٢٨ لتشكّل خارطة طريق وطنية تقود عمل الوزارة خلال المرحلة القادمة، بما يعزز قدرتها على الاستجابة الفاعلة لاحتياجات المجتمع، وبناء منظومة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية والعمل، تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع فرص العمل اللائق، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ثانياً: السياق الوطني للخطة

تأتي هذه الخطة في مرحلة مفصلية من تاريخ سوريا، تتسم بتداخل التحديات الاجتماعية والاقتصادية مع متطلبات التعافي وإعادة البناء، وباتساع نطاق الاحتياجات الاجتماعية والعمالية نتيجة سنوات طويلة من الأزمات والتحولات البنيوية في المجتمع والاقتصاد.

ويبرز السياق الوطني للخطة من خلال عدد من السمات الرئيسية:

- ارتفاع مستويات الفقر متعدد الأبعاد واتساع نطاق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.
- ارتفاع معدلات البطالة واتساع القطاع غير المنظم وتراجع معايير العمل اللائق.
- تزايد أعداد الفئات الهشة، ولا سيما الأطفال فاقدي الرعاية، والنساء المعيلات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعائدين والنازحين.
- تراجع قدرة شبكات الحماية الاجتماعية التقليدية، وازدياد الاعتماد على المجتمع الأهلي والمبادرات المحلية.
- محدودية الموارد العامة مقارنة بحجم الاحتياجات الاجتماعية المتنامية.
- الحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وتعزيز التماسك المجتمعي.
- متطلبات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار التي تستدعي تطوير سياسات العمل والتنمية الاجتماعية.
- تزايد أهمية التحول الرقمي وتطوير أنظمة البيانات في تحسين الاستهداف وكفاءة الخدمات.

وفي ضوء هذه المتغيرات، لم يعد دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مقتصراً على إدارة برامج المساعدات أو تقديم الخدمات الاجتماعية التقليدية، بل بات مطلوباً منها قيادة عملية تحول وطني في منظومة الحماية الاجتماعية والعمل والتنمية المجتمعية، بما يضع الإنسان السوري في مركز السياسات العامة، ويعزز انتقال الفئات القادرة من الاعتماد على الدعم إلى الاعتماد على الذات والمشاركة الاقتصادية.

ثالثاً: الأساس القانوني والمؤسسي للخطة

تســتند هذه الخطة الاســتراتيجية إلى الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعمل وزارة الشــؤون الاجتماعية والعمل، وإلى الســياســات الوطنية ذات الصــلة بالحماية الاجتماعية والعمل والتنمية الاجتماعية، وبما يتوافق مع التوجهات الوطنية للتعافي والتنمية المستدامة.

ويشمل الأساس القانوني والمؤسسي للخطة:

- القوانين والأنظمة الناظمة لعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسساتها التابعة.
- التشريعات المتعلقة بالعمل والتشغيل وعلاقات العمل والعمل اللائق.
- الأطر القانونية المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الأهلي.
- السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.
- التشريعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- الالتزامات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

كما تتوافق هذه الخطة مع التوجهات الوطنية الهادفة إلى بناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية والعمل، تقوم على التكامل بين السياسات والخدمات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وتوسيع الشراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما يدعم الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة في سوريا.

رابعاً: الرؤية الاستراتيجية

مجتمع ســوري متماســك يســتند إلى منظومة حماية اجتماعية عادلة وفاعلة، تعزز التمكين والمشــاركة، وتضــمن العمل اللائق، وتصون الكرامة الإنسانية، وتسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

خامساً: الرسالة

بناء نظام وطني متكامل للحماية الاجتماعية والعمل، يرتكز على التمكين والمشاركة الفاعلة، ويُرسّخ توازن الأدوار والمسؤوليات بين الدولة والمجتمع المحلي بمختلف مكوناته من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والأهلي، والقطاع الخاص، بما يسهم في الحد من الفقر والهشاشة، وتعزيز العمل اللائق والتمكين الاقتصادي، وحماية الفئات الضعيفة، ودعم التماسك المجتمعي. ويتحقق ذلك من خلال سياسات وبرامج قائمة على الحوكمة الرشيدة، والبيانات والأدلة، والشراكات المجتمعية والتنموية الفاعلة، بما يعزز التنمية الشاملة والاستدامة الاجتماعية.

سادساً: القيم الحاكمة للخطة

تعتمد هذه الخطة الاســتراتيجية على مجموعة من القيم الحاكمة التي توجه الســياســات والبرامج والتدخلات، وتشــكل الإطار المرجعي لعمل الوزارة خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨:

الإنســـان أولاً :جعـل كرامـة الإنســـان الســـوري وحقوقـه محور الســـيـاســـات الاجتمـاعيـة والعمـاليـة.
العـدالـة الاجتمـاعيـة :ضـــمـان الوصـــول العـادل للخـدمـات والفرص والحمـايـة للفئـات الأكثر هشـــاشـــة.
التمكين بـدل الاعتمـاديـة :تحويـل الـدعم الاجتمـاعي إلى مســـارات تمكين اقتصـــادي واجتمـاعي مســـتـدام.
الشـراكـة والـتكـامـل :تعـزيـز الـتعـاون بين الـقـطـاع الـعـام والـخـاص والأهـلي لـتـحـقـيـق الأثـر الـتـنـمـوي.
الشـــفـافـيـة والمســـاءلـة :إدارة المـوارد والبرامج بكـفـاءة ونـزاهـة وفـق مـعـايـير الـحـوكـمـة الـرشـــيـدة.
الاســـتـدامـة :بـنـاء تـدخـلات طـويـلـة الأمـد تـتـجـاوز الـمـعـالـجـات الـمـؤقـتـة.
المشـــاركـة المجـتـمـعـيـة :إشراك المجـتـمـعـات المـحـلـيـة في تـحـديـد الاحـتـيـاجـات وصـــنـع الـحـلـول.
العـمـل الـقـائـم عـلى الـبـيـانـات :اعـتـمـاد الأدلـة والـمـؤشرات في الـتـخـطـيـط واتـخـاذ الـقـرار وتـقـيـيـم الأثـر.
التكامل بين الحماية والعمل والتنمية :ربط السياسات الاجتماعية بسياسات العمل والتنمية الاقتصادية.

سابعاً: منهجية إعداد الخطة

أُعدّت هذه الخطة الاســـتراتيجية وفق منهجية علمية وتشـــاركية متكاملة، اســـتندت إلى تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، ومراجعة السياسات والبرامج القائمة، والاستفادة من الممارسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

وقد شملت منهجية الإعداد:

- تحليل الواقع الاجتماعي والعمالي ومؤشرات الفقر والبطالة والهشاشة.
- مراجعة منظومة الحماية الاجتماعية والعمل القائمة وتحدياتها.
- تحليل القدرات المؤسسية والتنظيمية للوزارة.
- تحديد الفئات المستهدفة واحتياجاتها المتمايزة.
- دراسة الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.
- الاستفادة من الخبرات الوطنية والتجارب المقارنة.
- اعتماد مقاربة تكامل الحماية والتمكين والعمل.
- تبني نهج التخطيط المبني على النتائج والمؤشرات القابلة للقياس.

وقد جرى تصميم الخطة بما يحقق التوازن بين الواقعية والطموح، ويراعي محدودية الموارد، ويعتمد التدرج في الإصلاح والتنفيذ، مع إتاحة المرونة للتكيف مع المتغيرات خلال فترة التطبيق.

ثامناً: الأهداف الاستراتيجية

تنطلق هذه الخطة من خمسة أهداف استراتيجية عليا تمثل الإطار الحاكم لتدخلات الوزارة خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨:

١. ضمان الوصول العادل والفعّال للخدمات الاجتماعية ومنظومة الحماية الاجتماعية.
٢. تعزيز العمل اللائق والتمكين الاقتصادي للفئات القادرة على العمل.
٣. تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها من العنف والتمييز.
٤. تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين ودعم التماسك المجتمعي.
٥. تعزيز الحوكمة وتحديث الأداء المؤسسي والتحول الرقمي لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل.

وتترجم هذه الأهداف في الفصول اللاحقة إلى سياسات وبرامج ومشاريع تنفيذية متكاملة.

تاسعاً: نطاق الخطة

تشمل هذه الخطة الاستراتيجية كافة مجالات عمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومؤسساتها التابعة، وعلى المستويات الآتية:

- المستوى المركزي للوزارة.
- مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات.
- المؤسسات والمراكز والمعاهد التابعة للوزارة.
- منظومة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية.
- سياسات وبرامج سوق العمل والعمل اللائق.
- تنظيم القطاع الأهلي والمجتمع المدني.
- الشراكات مع القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية.

كما تشمل الخطة التدخلات والبرامج الوطنية العابرة للقطاعات المرتبطة بالحماية الاجتماعية والعمل والتنمية المجتمعية.

عاشراً: الفئات المستهدفة

تركّز الخطة على خدمة وتنظيم الفئات والجهات التالية:

الفئات المجتمعية:

- الأطفال، ولا سيما الأيتام وفاقدو الرعاية والمعرضون للخطر.
- النساء، وخاصة المعيلات والمتضررات من الفقر والعنف.
- كبار السن.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.
- الأسر الفقيرة والهشة اقتصادياً.
- الشباب الباحثون عن العمل.
- العاملون/ات في القطاع غير المنظم.
- النازحون/ات والعائدون/ات
- المتضررون/ات من النزاع.
- الأسر الريفية والاسر المهمشة.

الجهات الشريكة والخاضعة للتنظيم:

- منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- المبادرات المجتمعية المحلية.
- القطاع الخاص وأصحاب العمل.
- الجهات المعنية بتنظيم سوق العمل والعمل اللائق.

أحد عشر: الترابط مع الخطط الوطنية

تنسجم هذه الخطة مع التوجهات الوطنية للتعافي والتنمية في سوريا، ومع السياسات العامة للحماية الاجتماعية والعمل والتنمية الاقتصادية، كما تتكامل مع:

- السياسات الوطنية للحد من الفقر متعدد الأبعاد.
- استراتيجيات العمل والتشغيل والتنمية الاقتصادية.
- سياسات التمكين الاقتصادي والتنمية الريفية.
- خطط التماسك المجتمعي وبناء السلام المحلي.
- برامج التحول الرقمي الحكومي.
- أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وبذلك تشكّل الخطة حلقة وصل بين التوجهات الوطنية العليا والبرامج التنفيذية الميدانية في قطاع الشؤون الاجتماعية والعمل.

اثنا عشر: مبادئ التنفيذ

تلتزم الوزارة في تنفيذ هذه الخطة بالمبادئ التالية:

- التخطيط المرحلي والتدرج في التنفيذ.
- العمل القائم على البيانات والأدلة.
- التكامل بين الحماية الاجتماعية والتمكين والعمل.
- الشراكات والتنسيق متعدد القطاعات.
- الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.
- اللامركزية المدروسة في التنفيذ.
- بناء القدرات المؤسسية المستمر.
- التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات.
- المرونة والاستجابة للتغيرات.

ثلاثة عشر: النتائج العامة المتوقعة

من خلال تنفيذ هذه الخطة خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨، يُتوقع تحقيق ما يلي:

- تحسن ملموس في كفاءة وعدالة منظومة الحماية الاجتماعية.
- توسع فرص العمل اللائق والتمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة.
- تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها.
- تحسن مستويات الإدماج الاجتماعي للعائدين والفئات الهشة.
- ارتفاع مستوى التماسك المجتمعي والثقة بالمؤسسات.
- تطوير الأداء المؤسسي والتحول الرقمي للوزارة.
- تنظيم أكثر فاعلية لقطاع العمل الأهلي والمجتمع المدني.
- خدمات اجتماعية وعمالية وتأمينية أكثر جودة وكفاءة واستجابة.

خاتمة الفصل الأول

يمثل هذا الإطار الاستراتيجي الأساس الذي تنطلق منه بقية فصول الخطة، حيث يحدد الرؤية العامة والأهداف والقيم والمبادئ الحاكمة لعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨. واستناداً إلى هذا الأساس، ينتقل الفصل التالي إلى تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، بوصفه المدخل العلمي لتحديد الأولويات والبرامج التنفيذية التي تشكل جوهر هذه الاستراتيجية.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الثاني
تحليل الواقع والتحديات والفرص
قراءة موضوعية للواقع من أجل تخطيط واقعي

أولاً: مدخل عام

لا يمكن بناء اســـتراتيجية فعّالة لقطاع الشـــؤون الاجتماعية والعمل دون قراءة دقيقة للواقع الاجتماعي والاقتصـــادي والمؤسسي الذي تعمل الوزارة ضمنه. فالتخطيط السليم يبدأ بفهم عميق لنقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص، والموارد المتاحة، وطبيعة التحولات التي يشهدها المجتمع وسوق العمل.

ويأتي هذا الفصـــل لتقديم تحليل شـــامل للبيئة التي تعمل فيها وزارة الشـــؤون الاجتماعية والعمل في ســـوريا، في ضـــوء التغيرات البنيوية التي شـــهدها المجتمع والاقتصـــاد خلال الســـنوات الماضـــية، بما يتيح تحديد الأولويات الاســـتراتيجية بدقة، وتوجيه البرامج نحو الاحتياجات الفعلية للفئات المســـتهدفة، وتعزيز فعالية التدخلات الحكومية والشـــراكات المجتمعية.

القسم الأول
تحليل الواقع الاجتماعي
السمات العامة للمشهد الاجتماعي

يشهد المجتمع السوري في المرحلة الراهنة تحولات عميقة نتيجة سنوات طويلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، انعكست بصورة مباشرة على مستويات المعيشة والبنية الأسرية وأنماط الهشاشة الاجتماعية. ويمكن تلخيص أبرز سمات الواقع الاجتماعي الحالي بما يلي:

- اتساع رقعة الفقر متعدد الأبعاد وارتفاع معدلات الهشاشة الاقتصادية.
- تراجع القدرة الشرائية للأسر وتزايد الضغوط المعيشية.
- تغيّرات في البنية الأسرية نتيجة النزوح والهجرة وفقدان المعيل.
- ارتفاع نسب الإعالة داخل الأسرة الواحدة.
- تزايد الاحتياجات النفسية والاجتماعية للفئات المتضررة من النزاع.
- اتساع الفجوة التنموية بين الريف والمدينة.
- بروز ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر والعنف الأسري.

وتشير المؤشرات المتاحة إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني الشديد ارتفعت من نحو ٨,٥٪ عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٥٨٪ عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تحول الفقر من ظاهرة محدودة نسبياً إلى ظاهرة واسعة النطاق تؤثر في بنية المجتمع واستقراره.

الفئات الأكثر هشاشة

أفرز الواقع الاجتماعي الحالي توسعاً في أعداد الفئات الهشة، وتداخلاً في احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية، بحيث باتت الحاجة إلى تدخلات متكاملة تتجاوز المساعدات المباشرة نحو الحماية الشاملة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

وتشمل الفئات ذات الأولوية:

- الأسر التي تعيش تحت خط الفقر أو قربه.

- النساء المعيلات للأسر والمتأثرات بالعنف أو النزاع.
- الأطفال فاقدو الرعاية الأسرية أو المعرضون للخطر.
- الأشخاص ذوو الإعاقة وأسرهم.
- كبار السن الذين يفتقرون إلى شبكات دعم كافية.
- النازحون والعائدون والمتضررون من النزاع.
- الشباب العاطلون عن العمل.
- العاملون في القطاع غير المنظم.
- الأسر الريفية الهشة.

وتُظهر هذه الفئات تداخلاً بين احتياجات الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي والدعم النفسي والاجتماعي، ما يستدعي اعتماد مقاربة تكاملية متعددة القطاعات في السياسات والبرامج.

واقع منظومة الحماية الاجتماعية

تاريخياً، اتسمت منظومة الحماية الاجتماعية في سوريا بالتجزئة وضعف التكامل بين مكوناتها، حيث ارتبطت بشكل كبير بنموذج الدولة الرعائية التقليدية، دون تطوير أدوات حديثة تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

وخلال ســنوات الأزمة، تعرضــت منظومة الحماية الاجتماعية إلى تراجع كبير في الفعالية والقدرة الاســتيعابية، نتيجة ضغوط الموارد وتزايد الاحتياجات، ما أدى إلى عدد من الاختلالات، أبرزها:

- تشتت البرامج وتداخلها وضعف التنسيق بينها.
- غياب قواعد بيانات موحدة ودقيقة للمستفيدين.
- ضعف معايير الاستهداف ووجود ازدواجية في بعض الخدمات.
- محدودية الربط بين الدعم الاجتماعي وبرامج التمكين الاقتصادي.
- تفاوت مستوى الخدمات بين المناطق والمحافظات.
- نقص الكوادر المتخصصة في العمل الاجتماعي وإدارة الحالة.

وفي المقابل، ازداد اعتماد الأسر الهشــة على المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية وشــبكات التضــامن التقليدية لتعويض ضــعف منظومة الحماية الرســمية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية قادرة على الاستجابة للصدمات وتحقيق الاستدامة.

القسم الثاني
تحليل واقع سوق العمل

المؤشرات العامة لسوق العمل

يشهد سوق العمل السوري تحديات هيكلية عميقة، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وهجرة الكفاءات، واتساع القطاع غير المنظم، وضعف مواءمة المهارات مع احتياجات الاقتصاد.
وتشير المؤشرات إلى:

- ارتفاع معدلات البطالة من ٨,٦٪ عام ٢٠١٠ إلى مستويات تجاوزت ٤٠٪ خلال سنوات الأزمة، واستقرارها عند نحو ٢٣,٦٪ عام ٢٠٢٣.
- اتساع نطاق العمل غير المنظم الذي يشمل نسبة كبيرة من العمالة.
- تراجع حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣٢٪ قبل الأزمة إلى قرابة ١٢٪ في السنوات الأخيرة.
- تدني الأجور الحقيقية وتراجع معايير العمل اللائق.
- ضعف التغطية التأمينية والاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص.

كما يشـير الواقع إلى أن نسـبة كبيرة من القوى العاملة تعمل في ظروف غير مسـتقرة أو منخفضـة الإنتاجية، ما يحد من قدرة سوق العمل على المساهمة في الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

التحديات الرئيسية في سوق العمل

يواجه سوق العمل عدداً من التحديات البنيوية، أبرزها:

- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- محدودية برامج التدريب المهني الحديثة والموجهة للطلب الفعلي.
- انتشار العمالة غير المنظمة وغياب الحماية القانونية والتأمينية.
- ضعف بيئة العمل والاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية.
- انخفاض مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.
- استمرار ظاهرة عمل الأطفال نتيجة الضغوط المعيشية.
- محدودية التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وتشير هذه التحديات إلى الحاجة إلى دور أكثر فاعلية للوزارة في تنظيم سوق العمل وتعزيز العمل اللائق وربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي.

الفرص المتاحة في سوق العمل

رغم التحديات، يتيح الواقع السوري عدداً من الفرص المهمة لتعزيز التشغيل والتمكين الاقتصادي، من أبرزها:

- وجود طاقات شبابية واسعة قابلة للتأهيل والتدريب.
- احتياجات كبيرة لإعادة الإعمار والتنمية المحلية.
- إمكانية تطوير قطاعات إنتاجية محلية وخاصة في الريف.
- انتشار مراكز التدريب المهني القابلة للتحديث والتطوير.
- اهتمام القطاع الخاص بالشراكات في مجالات التدريب والتشغيل.
- فرص التوسع في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

وتشكل هذه الفرص أساساً يمكن البناء عليه لتعزيز العمل اللائق وخلق فرص العمل للفئات المستهدفة.

القسم الثالث
تحليل واقع العمل الأهلي والمجتمع المدني

نقاط القوة

شهد المجتمع السوري خلال السنوات الماضية توسعاً في المبادرات الأهلية والمجتمعية، ما أتاح تراكم خبرات مهمة في مجال الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والإنسانية. ومن أبرز نقاط القوة في هذا المجال:

- انتشار واسع للمبادرات المجتمعية المحلية.
- خبرات تراكمية لدى العديد من الجمعيات والمنظمات.
- رغبة عالية لدى الشباب في العمل التطوعي.
- حضور منظمات دولية داعمة للبرامج الاجتماعية.

نقاط الضعف

رغم اتساع النشاط الأهلي، إلا أنه يعاني من عدد من التحديات البنيوية، أبرزها:

- تشتت الجهود وتكرار الخدمات في بعض المناطق.
- تفاوت مستويات الحوكمة والشفافية بين المنظمات.
- ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية.
- غياب قواعد بيانات مشتركة ومحدثة.
- محدودية الاستدامة المالية للمبادرات.

وقد أدى هذا الواقع إلى محدودية الأثر التنموي للقطاع الأهلي في ظل غياب إطار وطني منظم للشراكة والتكامل مع الدولة.

الاحتياجات

تتمثل الاحتياجات الأساسية لتطوير دور القطاع الأهلي في:

- إطار تنظيمي وتشريعي أكثر وضوحاً وحداثة.
- آليات تنسيق وطنية بين الجهات الفاعلة.
- برامج بناء قدرات للعاملين في الجمعيات.
- نظم متابعة وتقييم للأثر الاجتماعي.
- شراكات مؤسسية مع القطاعين العام والخاص.

القسم الرابع
تحليل واقع التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي

التحديات

أدت سنوات النزاع والتحولات الاجتماعية إلى تأثيرات عميقة على النسيج المجتمعي، تمثلت في:

- تصدعات اجتماعية ونفسية واسعة.
- ضعف الثقة بين بعض المكونات المحلية.
- ارتفاع معدلات العنف الأسري والمجتمعي.
- آثار نفسية حادة على الأطفال والشباب.
- تحديات إدماج العائدين والنازحين في مجتمعاتهم.

وتشير هذه التحديات إلى الحاجة إلى تدخلات طويلة الأمد تعزز الحوار المجتمعي والدعم النفسي والاجتماعي والمشاركة المحلية.

الفرص

في المقابل، تتوافر فرص مهمة لتعزيز التماسك الاجتماعي، أبرزها:

- رغبة عامة في الاستقرار والتعافي المجتمعي.
- وجود مبادرات محلية للمصالحة والتعاون.
- إمكانات كبيرة لدى الشباب والنساء للمشاركة المجتمعية.
- استعداد منظمات وطنية ودولية لدعم برامج التماسك المجتمعي.

القسم الخامس
تحليل القدرات المؤسسية للوزارة

نقاط القوة المؤسسية

تمتلك الوزارة عدداً من المقومات المؤسسية التي يمكن البناء عليها في عملية التطوير، من أبرزها:

- انتشار جغرافي واسع لمديريات ومكاتب الوزارة في المحافظات.
- إطار قانوني وتنظيمي قائم يحدد اختصاصات الوزارة.
- خبرات تراكمية في مجالات العمل الاجتماعي والرعائي.
- كوادر ملتزمة بقيم الخدمة العامة والعمل الاجتماعي.
- مستوى مقبول من الثقة المجتمعية بدور الوزارة.

نقاط الضعف المؤسسية

في المقابل، تواجه الوزارة تحديات داخلية تؤثر في كفاءة الأداء، أهمها:

- مركزية بعض الإجراءات والقرارات.
- ضعف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات.
- محدودية آليات المتابعة والتقييم.
- تفاوت في قدرات الكوادر ومهاراتها الحديثة.
- الحاجة إلى تحديث الهياكل التنظيمية.
- محدودية الموارد المالية المخصصة للبرامج.

الفرص المؤسسية

تعمل الوزارة ضمن بيئة انتقالية تتيح فرصاً مهمة للتطوير، منها:

- اهتمام وطني متزايد بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.
- فرص الشراكة مع المنظمات الدولية والمانحين.
- إمكانات التحول الرقمي في الخدمات الاجتماعية.
- استعداد القطاع الخاص للمشاركة في برامج التمكين.
- توجه حكومي نحو تحديث الإدارة العامة.

التحديات الخارجية

تواجه الوزارة أيضاً تحديات سياقية، أبرزها:

- ارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية مقارنة بالموارد.
- الأوضاع الاقتصادية العامة وارتفاع الفقر.
- هجرة الكفاءات المتخصصة.
- مخاطر تسييس العمل الأهلي.
- الأزمات والكوارث المحلية المحتملة.

القسم السادس
تحليل أصحاب المصلحة

تشمل منظومة الشؤون الاجتماعية والعمل عدداً كبيراً من الشركاء والجهات الفاعلة، أبرزهم:

الجهات الحكومية:
الصحة – التربية – التعليم العالي – الإدارة المحلية – الاقتصاد – المالية – الأوقاف – الإعلام.
القطاع الأهلي:
الجمعيات والمنظمات غير الحكومية – المبادرات المجتمعية.
القطاع الخاص:
غرف التجارة والصناعة – أصحاب العمل – مؤسسات التمويل.
الشركاء الدوليون:
وكالات الأمم المتحدة – المنظمات الدولية – الجهات المانحة.
الفئات المستفيدة:
الأسر الفقيرة – النساء – الشباب – ذوو الإعاقة – العائدون – سكان الريف.

القسم السابع
الأولويات الاستراتيجية المستخلصة

بناءً على التحليل السابق، تتحدد أولويات عمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨ في المحاور التالية:

- بناء منظومة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية.
- ربط الدعم الاجتماعي بالتمكين الاقتصادي والعمل.
- تنظيم سوق العمل وتعزيز العمل اللائق.
- تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وحمايتها.
- دعم إدماج العائدين وتعزيز التماسك المجتمعي.
- تنظيم قطاع العمل الأهلي وتعزيز الشراكات.
- تحديث الأداء المؤسسي والتحول الرقمي.

خاتمة الفصل الثاني

يوضح تحليل الواقع أن قطاع الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا يواجه تحديات عميقة ومتداخلة، تمتد من الفقر والهشاشة الاجتماعية إلى ضعف سوق العمل وتحديات التماسك المجتمعي والقدرات المؤسسية. إلا أن هذا الواقع، رغم صعوبته، يتيح فرصاً مهمة للإصلاح والتطوير إذا ما توفرت رؤية استراتيجية واضحة، وتخطيط علمي، وشراكات فعالة، وإدارة قائمة على البيانات والنتائج.

وانطلاقاً من هذا التحليل، تنتقل الفصول التالية إلى ترجمة الأولويات الاستراتيجية إلى سياسات وبرامج ومشاريع تنفيذية ضمن محاور العمل الخمسة المعتمدة في هذه الاستراتيجية.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الثالث- الهدف الاستراتيجي الأول
ضمان وصول عادل وفعّال للخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

أولاً: الإطار المفاهيمي للهدف

يشـكّل ضـمان الوصـول العادل والفعّال للخدمات الاجتماعية وشـبكات الأمان الاجتماعي الركيزة الأسـاسـية لمنظومة الحماية الاجتماعية في سوريا، ويستند إلى مقاربة متكاملة تقوم على دورة الحياة، وتربط بين الدعم الاجتماعي والخدمات والرعاية، بما يضمن حماية الفئات التي تواجه أشكالاً متعددة ومتراكمة من الهشاشة.

ويعكس هذا الهدف انتقال الوزارة من نمط التدخلات المجزأة والموسـمية إلى بناء منظومة وطنية مترابطة للحماية الاجتماعية، قادرة على الاسـتهداف العادل، وتكامل الخدمات والتحويلات، وإدارة الحالات، وربط الحماية الاجتماعية بمسارات التمكين الاقتصادي والاجتماعي. كما يسعى إلى ضمان وصول الفئات الأشد هشاشة — ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الحرب والأسر الفقيرة — إلى خدمات متخصصة وعادلة، بما يعزز الكرامة الإنسانية ويحد من التكرار والازدواجية ويحقق الاستدامة.

ثانياً: نطاق الهدف ومكوناته

يركز الهدف الاستراتيجي الأول على تطوير حزمة متكاملة للخدمات الاجتماعية بوصفها المكوّن الرئيسي لشبكات الأمان الاجتماعي، وتشمل:

- التحويلات النقدية والدعم الاجتماعي
- خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية المتخصصة
- خدمات إدارة الحالة الاجتماعية
- السجلات والأنظمة الوطنية للمستفيدين
- الربط بين الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي
- آليات الاستجابة الاجتماعية للطوارئ

وبذلك ينتقل نظام الحماية الاجتماعية من تدخلات منفصلة إلى منظومة مترابطة وقابلة للتوسع والاستدامة.

ثالثاً: المستهدفات الكمية للهدف

المستهدفات الكمية	خط الأساس (2025)	المستهدف بنهاية ٢٠٢٨
زيادة نسبة الأسر الأشد هشاشة المشمولة بحماية اجتماعية منظمة مع التركيز على الاشخاص ذوي الاعاقة وضحايا الحرب	تغطية غير ممنهجة	تغطية **60–70%** من الأسر الأشد هشاشة
رفع نسبةجاهزية التوسع السريع في حالات الطوارئ	استجابات جزئية	منظومة قادرة على التوسع خلال **4 ≥ أسابيع**
زيادة نسبة برامج الحماية المرتبطة للوصول الى إدارة حالة متكاملة	منخفضة	ربط **70%** من البرامج بآليات موحدة

رفع نسبة المستفيدين القادرين على العمل المرتبطين ببرامج سوق العمل	محدودة	**30–40%** من المستفيدين القادرين على العمل

رابعاً: السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف

تعتمد الوزارة حزمة سياسات متكاملة لتحقيق هذا الهدف، تقوم على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وربطها بالخدمات الأساسية والتمكين الاقتصادي:

1. بناء منظومة حماية اجتماعية وطنية متكاملة

توحيد وتكامل برامج الحماية الاجتماعية ضمن إطار وطني واحد للحد من الفقر متعدد الأبعاد، قائم على الاستهداف العادل، وتكامل الأدوات، وتبادل البيانات بين الجهات المعنية.

2. ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية للأسر الهشة

- تقديم الخدمات التعليمية ما قبل الجامعي مجاناً أو بأسعار رمزية لكافة الأسر.
- تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي للأسر الهشة بأسعار رمزية.
- تقديم الخدمات الصحية مجاناً للأسر الهشة.

3. تطوير سياسات حماية مرنة ومستجيبة للصدمات

بناء آليات تسمح بالتوسع السريع في التحويلات والخدمات الاجتماعية خلال الأزمات والكوارث، بما يعزز قدرة منظومة الحماية على الاستجابة للصدمات.

4. تعزيز ربط الحماية بالتمكين

ربط المستفيدين القادرين على العمل بمسارات التمكين الاقتصادي والاجتماعي، بما يعزز الانتقال التدريجي من الاعتمادية إلى الاعتماد على الذات.

5. اعتماد إدارة الحالة الاجتماعية

اعتماد إدارة الحالة كأداة مركزية لتوجيه المستفيدين، وضمان ملاءمة التدخلات، وتحسين جودة المتابعة والخدمات، وربط المستفيدين بالبرامج المناسبة.

خامساً. البرامج والمشاريع التنفيذية

يرتكز تحقيق هذا الهدف على تطوير منظومة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية ورعاية الفئات الهشة، قائمة على الاستهداف العادل، وإدارة الحالة، وتكامل الخدمات، بما يضمن وصولاً منظماً ومستداماً للخدمات والدعم الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة عبر دورة الحياة.

ولتنفيذ هذا الهدف، تعتمد الوزارة البرامج والمشاريع التالية:

البرنامج الأول
نظم الحماية الاجتماعية الشاملة

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية قائمة على البيانات، وإدارة المســـتفيدين، والتحويلات النقدية، وإدارة الحالة، بما يعزز الاستهداف العادل والتكامل بين البرامج.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع السجل الاجتماعي الوطني الموحد
- مشروع نظام إدارة عمليات المستفيدين
- مشروع التحويلات النقدية
- مشروع نظام إدارة الحالة

- مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر متعدد الأبعاد
- مشروع إدماج العمالة غير المنظمة في مظلة الضمان الاجتماعي

البرنامج الثاني
حماية ورعاية الفئات الهشة

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز منظومة حماية ورعاية الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات فاقدة الرعاية الأسرية، والمتأثرين بالأزمات، من خلال تطوير السياسات والخدمات والرعاية المتكاملة.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع تعزيز نظام حماية الطفل في سورية
- مشروع تطوير تشريعات الحماية الاجتماعية وإعداد التقارير الدولية
- مشروع الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن والرعاية المتكاملة لهم
- مشروع معالجة ظاهرة التسول
- مشروع العدالة الإصلاحية للأطفال
- مشروع الرعاية المتكاملة للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية
- مشروع الرعاية المتكاملة للأيتام
- مشروع دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- مشروع الجاهزية والاستجابة الاجتماعية للطوارئ

الفئات المستهدفة:
الأطفال فاقدو الرعاية – الأيتام – الأشخاص ذوو الإعاقة – كبار السن – ضحايا الحرب.

المكونات:

- تطوير نظام حماية الطفل
- تطوير خدمات الرعاية للأيتام
- دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- تطوير خدمات كبار السن
- معالجة الظواهر الاجتماعية المعقدة
- إحالة المستفيدين إلى التدريب والتشغيل
- دعم سبل العيش
- إدارة الانتقال من الدعم إلى العمل
- آليات توسع سريع للتحويلات
- نظم إنذار مبكر اجتماعي
- بروتوكولات الاستجابة الاجتماعية
- تنسيق مع الجهات الإنسانية

سادساً: الأثر الاستراتيجي المتوقع

بحلول عام ٢٠٢٨ سيؤدي تحقيق هذا الهدف إلى:

- توسع ملموس في تغطية الحماية الاجتماعية للفئات الأشد هشاشة
- تحسن عدالة الاستهداف وكفاءة الخدمات الاجتماعية
- انخفاض التكرار والازدواجية في برامج الدعم
- انتقال جزء من المستفيدين القادرين إلى مسارات التمكين والعمل

- تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة الاجتماعية للطوارئ
- زيادة الثقة المجتمعية بمنظومة الحماية والدولة

الفصل الثالث- الهدف الاستراتيجي الثاني

تعزيز العمل اللائق والتمكين الاقتصادي للفئات القادرة على العمل

أولاً: الإطار المفاهيمي للهدف

يتمحور هذا الهدف حول تعزيز فرص العمل اللائق، والحد من الهشاشة الاقتصادية، ودعم الإدماج الاقتصادي للفئات القادرة على العمل، بما يسهم في الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات والمشاركة الإنتاجية المستدامة. ويستهدف بصورة خاصة الفئات التي تواجه هشاشة اقتصادية مركبة، وفي مقدمتها النساء، والشباب، والعاملون في القطاع غير المنظم، والأسر الريفية، والنازحون والعائدون، والأشخاص ذوو الإعاقة وضحايا الحرب.

ويعكس هذا الهدف تحول دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من التركيز على الحماية الاجتماعية التقليدية إلى بناء مسارات تمكين اقتصادي متكاملة، تقوم على تنظيم سوق العمل، وتعزيز معايير العمل اللائق، وتطوير برامج سبل العيش والمشاريع الصغيرة، ومواءمة التدريب مع احتياجات الاقتصاد، وربط الحماية الاجتماعية بالفرص الاقتصادية. كما يسهم في تقليل الاعتماد طويل الأمد على الدعم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للأسر، ودعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ثانياً: نطاق الهدف ومكوناته

يركز الهدف الاستراتيجي الثاني على تطوير منظومة متكاملة للعمل اللائق والتمكين الاقتصادي تشمل:

- تنظيم سوق العمل وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية
- تعزيز معايير العمل اللائق وحماية حقوق العاملين
- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والحماية القانونية
- الحد من العمل غير المنظم وعمل الأطفال
- مواءمة التدريب المهني مع سوق العمل
- دعم سبل العيش والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- إدماج الفئات الهشة اقتصادياً
- ربط الحماية الاجتماعية بالفرص الاقتصادية

وبذلك يشكل الهدف الإطار الوطني لسياسات التشغيل والتمكين الاقتصادي للفئات القادرة على العمل.

ثالثاً: المستهدفات الكمية للهدف

(استناداً إلى مؤشرات الوزارة المرتبطة بسوق العمل والتمكين)

المستهدفات الكمية	خط الأساس (2025)	المستهدف بنهاية ٢٠٢٨
رفع نسبة العاملين المشمولين بالتأمينات الاجتماعية	%26	**30–35%**
تخفيض نسبة العمالة غير المنظمة	(60%)	خفض تدريجي بمقدار **10–15 نقطة** مئوية
زيادة نسبة أماكن العمل الملتزمة بمعايير السلامة وحقوق العمل	متفاوتة	تحسّن ملموس ليصل إلى **≥ 60%**

خفض معدل عمل الأطفال	7%	خفض تدريجي إلى اقل من ٣٪
رفع نسبة خريجي التدريب المهني المرتبطين بعمل أو دخل	محدودة	**50–60%**
زيادة نسبة المستفيدين من برامج التمكين الاقتصادي	غير ممنهجة	**20–30%**

رابعاً: السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف

1. تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لسوق العمل
تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لعلاقات العمل وسوق العمل بما يعزز العمل اللائق والاستقرار الوظيفي.

2. تحسين بيئة وشروط العمل وحماية الحقوق
اعتماد مبادئ العمل اللائق بوصفها الإطار الناظم لتنظيم علاقات العمل، بما يضمن حماية حقوق العاملين وتحقيق توازن عادل مع مصالح أصحاب العمل.

3. توسيع مظلة الحماية القانونية والتأمينية
التوسع التدريجي في شمول العاملين، ولا سيما في القطاع الخاص، بمظلة التأمينات الاجتماعية والحماية القانونية.

4. الحد من العمل غير المنظم ومعالجة عمل الأطفال
تطوير سياسات وآليات للحد من العمل غير المنظم، ومعالجة ظاهرة عمل الأطفال، وتعزيز الامتثال التنظيمي.

5. تنظيم القطاع الخاص غير المنظم وتنظيم عمل غير السوريين
تنظيم سوق العمل غير المنظم وعمل العمال غير السوريين بما يضمن شروط عمل لائقة للجميع.

6. مواءمة التدريب وخدمات التوجيه مع سوق العمل
تطوير منظومة التدريب المهني والتوجيه والإدماج بما يتوافق مع احتياجات الاقتصاد وسوق العمل.

7. تطوير استراتيجية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
وتشمل:
- برنامج الخدمات المالية
- برنامج دعم وتطوير الأعمال والمنتجات
- برنامج الضمان والتأمين ضد المخاطر
- برنامج ريادة الأعمال

8. تحسين دخل العمل وتحقيق العدالة
تعزيز سياسات تحسين الأجور والدخل وتحقيق العدالة في فرص العمل.

9. شمولية التأمين الصحي
التوسع في شمول العاملين بالتأمين الصحي كجزء من الحماية الاجتماعية للعاملين.

خامساً: البرامج التنفيذية للهدف

يرتكز تحقيق هذا الهدف على تطوير منظومة متكاملة للعمل اللائق والتمكين الاقتصادي، تشمل تنظيم سوق العمل، وتوسيع الحماية التأمينية، ومواءمة التدريب مع احتياجات الاقتصاد، وربط الحماية الاجتماعية بفرص العمل، ودعم سبل العيش والمشاريع الصغيرة، بما يسهم في تقليل الهشاشة الاقتصادية وتعزيز الاعتماد على الذات.

ولتنفيذ هذا الهدف، تعتمد الوزارة البرامج والمشاريع التالية:

البرنامج الأول
تنظيم سوق العمل وتعزيز العمل اللائق

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لسوق العمل، وتعزيز معايير العمل اللائق، وتوسيع الحماية القانونية والتأمينية للعاملين، ولا سيما في القطاع الخاص وغير المنظم.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع النظام الوطني لمعلومات سوق العمل(LMIS)
- مشروع تطوير أنظمة العمل اللائق وتبسيط الإجراءات
- مشروع صك تشريعي جديد موحد للعمل
- مشروع صك تشريعي جديد للتأمينات الاجتماعية
- مشروع تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
- مؤتمرات وملتقيات العمل

المكونات:

- تطوير التشريعات والأنظمة العمالية
- تعزيز التفتيش والامتثال
- تنظيم العمل غير المنظم
- الحد من عمل الأطفال
- تحسين شروط العمل والسلامة المهنية
- توسيع التأمينات الاجتماعية
- إدماج العاملين في القطاع غير المنظم
- شمول التأمين الصحي
- حماية العمالة الهشة

البرنامج الثاني
التشغيل والتمكين الاقتصادي وربط الحماية بسوق العمل

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز فرص التشغيل والتمكين الاقتصادي للفئات القادرة على العمل، وربط برامج الحماية الاجتماعية بمسارات العمل والتدريب، بما يدعم الانتقال من الاعتماد على الدعم إلى الاعتماد على الذات.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع ربط الحماية الاجتماعية بسوق العمل
- مشروع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب المهني

المكونات:

- مواءمة التدريب مع الطلب
- تطوير مراكز التدريب
- التوجيه المهني
- إدماج الشباب وذوي الإعاقة
- الربط مع فرص العمل

البرنامج الثالث
التنمية المجتمعية الريفية والتمكين الاقتصادي للأسر

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والتنمية المحلية في المجتمعات الريفية، ودعم سبل العيش للأسر الريفية، وتطوير البنية المؤسسية والتنظيمية للتنمية الريفية.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع المراكز المجتمعية التنموية متعددة الوظائف
- مشروع التمكين الاقتصادي للأسر الريفية
- مشروع المنصة الوطنية لتسويق المنتجات الريفية والحرفية
- مشروع صك تشريعي لقوانين التنمية الريفية وتطوير الأنظمة ذات الصلة

المكونات:

- التمويل الصغير
- دعم ريادة الأعمال
- تطوير الأعمال والمنتجات
- الضمان ضد المخاطر
- دعم المشاريع الريفية
- دعم الأسر المنتجة

سادساً: الأثر الاستراتيجي المتوقع

بحلول عام ٢٠٢٨ سيؤدي تحقيق هذا الهدف إلى:

- توسع ملموس في العمل اللائق والتشغيل المنتج
- انخفاض العمالة غير المنظمة وعمل الأطفال
- توسع الحماية التأمينية للعاملين
- زيادة مشاركة النساء والشباب الاقتصادية
- ارتفاع استدامة المشاريع الصغيرة
- تعزيز الاعتماد على الذات للفئات القادرة
- مساهمة سوق العمل في الحد من الفقر والهشاشة

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الثالث - الهدف الاستراتيجي الثالث
تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها من كافة أشكال التمييز والعنف

أولاً: الإطار المفاهيمي للهدف

يتمحور هذا الهدف حول تعزيز قدرات المرأة السورية وفرصها في العمل والمشاركة العامة على قدم المساواة، وضمان وصولها العادل إلى الخدمات والموارد والحماية الاجتماعية، وتهيئة بيئة آمنة تحميها من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وينطلق الهدف من مقاربة متكاملة تعتبر تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وحمايتها من العنف ركيزتين متلازمتين للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية واستقرار الأسرة والمجتمع.

ويعكس هذا الهدف إدراكاً متزايداً لتأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية على أوضاع النساء، حيث ارتفعت نسب الهشاشة الاقتصادية بين النساء، ولا سيما النساء المعيلات، وتزايدت العوائق التي تحد من مشاركتهن في سوق العمل والحياة العامة، إلى جانب استمرار بعض أشكال العنف والتمييز. ومن ثم تسعى الوزارة إلى الانتقال من تدخلات جزئية إلى منظومة متكاملة لتمكين المرأة وحمايتها، تجمع بين التمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والمشاركة في صنع القرار، والوقاية والاستجابة للعنف.

ثانياً: نطاق الهدف ومكوناته

يركز الهدف الاستراتيجي الثالث على تطوير منظومة متكاملة لتمكين المرأة وحمايتها تشمل:

- التمكين الاقتصادي للنساء
- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار
- ضمان الوصول العادل للخدمات والحماية الاجتماعية
- الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي
- دعم النساء المعيلات والفئات الأشد هشاشة
- تعزيز بيئة آمنة وعادلة للنساء

وبذلك يربط الهدف بين الحماية والتمكين والمشاركة ضمن إطار تنموي شامل قائم على المساواة.

ثالثاً: المستهدفات الكمية للهدف

المستهدفات الكمية	خط الأساس (2025)	المستهدف بنهاية ٢٠٢٨
مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي	٢٤٪	٣٥٪
زيادة نسبة النساء ضمن برامج التمكين والتشغيل	منخفضة	**≥ 40%**
توسيع التغطية بخدمات الوقاية والاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات من خلال منظومة إحالة وطنية متعددة القطاعات	محدودة	زيادة النسبة ١٠٠٪
رفع نسبة النساء في المواقع الإدارية والقيادية في قطاع الشؤون الاجتماعية والعمل	متوسطة	**50%**
رفع نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية والهيئات المجتمعية.	محدودة	**≥ 25%**

زيادة تغطية النساء المعيلات ببرامج دعم منتظمة.	منخفضة	**≥ 40%**

رابعاً: السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف

1. التمكين الاقتصادي للنساء كأداة وقائية وتنموية

تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج التمكين والتشغيل ودعم سبل العيش والمشاريع الصغيرة، بما يسهم في الحد من الهشاشة الاقتصادية والعنف المرتبط بالفقر.

2. الوقاية والاستجابة المتكاملة للعنف ضد النساء والفتيات

اعتماد منظومة متكاملة للوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، تشمل الحماية والخدمات والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، والتنسيق متعدد القطاعات، ومنظومة إحالة وطنية فعالة.

3. تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة العامة

توسيع مشاركة النساء في مواقع القيادة والإدارة، والمجالس المحلية، والهيئات المجتمعية، والبرامج التنموية، بما يعزز دور المرأة كشريك كامل في التنمية وصنع القرار.

خامساً: البرامج التنفيذية للهدف

يرتكز تحقيق هذا الهدف على تطوير منظومة متكاملة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، وضمان حمايتها من كافة أشكال العنف والتمييز، بما يسهم في تعزيز المساواة والاستقرار الأسري والمجتمعي والتنمية المستدامة.

ولتنفيذ هذا الهدف، تعتمد الوزارة البرامج والمشاريع التالية:

البرنامج الأول
التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم فرص العمل والتمكين الاقتصادي، وتطوير الاقتصاد الرعائي، وتعزيز حضور المرأة في الحياة العامة.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز العمل اللائق
- مشروع تطوير الاقتصاد الرعائي
- مشروع تمكين النساء للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة

المكونات:

- تدريب النساء على مهارات سوق العمل
- دعم المشاريع النسائية
- دعم سبل العيش للنساء المعيلات
- التمويل الصغير للنساء
- إدماج النساء في برامج التشغيل
- برامج دعم منتظمة للنساء المعيلات
- ربط النساء بالحماية الاجتماعية
- دعم اقتصادي واجتماعي متكامل

البرنامج الثاني
الحماية من العنف والتمييز ضد المرأة

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الحماية والخدمات المتكاملة للنساء والفتيات.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة
- مشروع الحماية والدعم المتكامل للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

المكونات:

- منظومة إحالة وطنية متعددة القطاعات
- خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي
- الإحالة للخدمات الصحية والقانونية
- مراكز الحماية والدعم
- برامج الوقاية والتوعية

البرنامج الثالث
مشاركة المرأة في الحياة العامة والسلام والأمن

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة العامة وبناء السلام، ودعم السياسات الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع المرأة والسلام والأمن (القرار ١٣٢٥)
- مشروع تنفيذ دراسة ميدانية حول تقييم واقع المرأة السورية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً خلال المرحلة الانتقالية

المكونات:

- تأهيل القيادات النسائية
- دعم مشاركة النساء في المجالس المحلية
- تعزيز وجود النساء في الإدارة العامة
- برامج المشاركة المجتمعية للنساء
- دعم المبادرات النسائية

سادساً: الأثر الاستراتيجي المتوقع

بحلول عام ٢٠٢٨ سيؤدي تحقيق هذا الهدف إلى:

- زيادة ملموسة في مشاركة المرأة الاقتصادية
- توسع تمكين النساء ضمن سوق العمل
- تحسن الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي
- ارتفاع مشاركة النساء في صنع القرار
- انخفاض هشاشة النساء المعيلات
- تعزيز المساواة بين الجنسين
- دعم استقرار الأسرة والمجتمع

الفصل الثالث - الهدف الاستراتيجي الرابع

تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين ودعم التماسك المجتمعي

أولاً: الإطار المفاهيمي للهدف

يتمحور هذا الهدف حول تسهيل عودة العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية بكرامة وأمان، وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي المستدام، وضمان حصولهم العادل على الخدمات الأساسية وفرص العمل والحماية الاجتماعية، بما يسهم في إعادة بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز الثقة بين العائدين ومجتمعاتهم الأصلية. كما يهدف إلى دعم التماسك المجتمعي والحد من التوترات المحلية من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية والحوار المحلي وآليات حل النزاعات سلمياً، وبناء بيئة اجتماعية متماسكة تقوم على المساواة وعدم التمييز.

وينطلق هذا الهدف من إدراك أن العودة المستدامة لا تتحقق بمجرد العودة المادية، بل تتطلب إدماجاً اقتصادياً واجتماعياً متكاملاً يضمن الاستقرار المعيشي والاجتماعي للعائدين، ويمنع نشوء التوترات أو التنافس على الموارد والخدمات داخل المجتمعات المحلية. كما يعكس التوجه نحو اعتماد العمل المجتمعي التشاركي والمقاربة الجغرافية المرنة كأدوات أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي، مع إعطاء أولوية للمناطق ذات الهشاشة العالية أو مخاطر التوتر الاجتماعي.

ثانياً: نطاق الهدف ومكوناته

يركز الهدف الاستراتيجي الرابع على تطوير منظومة متكاملة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين وتعزيز التماسك المجتمعي تشمل:

- الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين
- الوصول العادل للخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية
- فرص العمل وسبل العيش للعائدين والشباب
- العمل المجتمعي التشاركي
- تعزيز الحوار المحلي وحل النزاعات
- بناء الثقة والروابط المجتمعية
- دعم المجتمعات المستضيفة
- المقاربة الجغرافية للمناطق الهشة

وبذلك يربط الهدف بين العودة المستدامة والتنمية المحلية والتماسك المجتمعي.

ثالثاً: المستهدفات الكمية للهدف

المستهدفات الكمية	خط الأساس (2025)	المستهدف بنهاية ٢٠٢٨
زيادة نسبة العائدين المستفيدين من خدمات حماية اجتماعية منظمة	جزئية	**50–60%**
زيادة الحصة النسبية للشباب العائدين من خلال مشاريع فرص عمل أو سبل عيش	محدودة	**30–40%**

توسيع نطاق المجتمعات المستفيدة من تدخلات التماسك المجتمعي	محدود	توسّع تدريجي مع أولوية للمناطق ذات الهشاشة العالية أو مخاطر التوتر الاجتماعي

رابعاً: السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف

1. تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين
دعم العودة المستدامة للنازحين واللاجئين من خلال ضمان الوصول للخدمات والحماية الاجتماعية وفرص العمل والتمكين الاقتصادي.

2. دعم التماسك المجتمعي
اعتماد العمل المجتمعي التشاركي كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من التوترات المحلية وبناء الثقة المجتمعية، وفق مقاربة جغرافية مرنة تعطي أولوية للمناطق ذات الهشاشة العالية أو مخاطر التوتر الاجتماعي.

3. ربط العودة بسبل العيش
ربط إدماج العائدين ببرامج فرص العمل والأشغال العامة وسبل العيش لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً: البرامج التنفيذية للهدف

يرتكز تحقيق هذا الهدف على تسهيل إدماج العائدين اجتماعياً واقتصادياً في مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز حصولهم على الخدمات وفرص العمل والحماية الاجتماعية، وبناء الثقة والروابط الاجتماعية، ودعم التماسك المجتمعي والحوار المحلي في المجتمعات الهشة، بما يسهم في عودة مستدامة واستقرار اجتماعي وتنموي.

ولتنفيذ هذا الهدف، تعتمد الوزارة البرامج والمشاريع التالية:

البرنامج الأول
التماسك المجتمعي وبناء الثقة

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية، ودعم الحوار المجتمعي، وبناء الثقة بين الفئات المجتمعية، وتعزيز المشاركة في بناء السلام والتنمية المحلية.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع تمكين الشباب للمشاركة الفعالة في صنع السلام
- مشروع تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الهشة والمهمشة
- مشروع تعزيز الحوار المجتمعي والتماسك الوطني

المكونات:

- تحديد المناطق ذات الهشاشة العالية
- تدخلات مجتمعية متكاملة
- مبادرات التماسك المجتمعي
- الحوار المحلي
- آليات حل النزاعات

- المشاركة المجتمعية
- دعم الخدمات المحلية
- بناء الثقة المجتمعية

البرنامج الثاني
الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين

يهدف هذا البرنامج إلى دعم إدماج النازحين والعائدين في مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز حصولهم على الخدمات وفرص العمل وسبل العيش، بما يدعم العودة المستدامة والاستقرار المجتمعي.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين والعائدين

المكونات:

- دعم المجتمعات المستضيفة
- تسجيل العائدين وربطهم بالخدمات
- إدماج العائدين في الحماية الاجتماعية
- دعم سبل العيش للعائدين
- دعم الأسر العائدة
- دعم الفئات الهشة من العائدين
- مشاريع الأشغال العامة
- دعم المشاريع الصغيرة للعائدين
- تدريب العائدين والشباب

سادساً: الأثر الاستراتيجي المتوقع

بحلول عام ٢٠٢٨ سيؤدي تحقيق هذا الهدف إلى:

- إدماج اجتماعي واقتصادي أوسع للعائدين
- استقرار أكبر للأسر العائدة
- زيادة فرص العمل للشباب العائدين
- انخفاض التوترات المحلية
- تعزيز الثقة بين العائدين والمجتمعات
- توسع التماسك المجتمعي
- دعم العودة المستدامة والاستقرار الاجتماعي

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الثالث- الهدف الاستراتيجي الخامس

تعزيز الحوكمة وتحديث الأداء المؤسسي لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل

أولاً: الإطار المفاهيمي للهدف

يركز هذا الهدف على تطوير الحوكمة المؤسسية وتحديث الأداء في قطاع الشؤون الاجتماعية والعمل، بما يعزز كفاءة الوزارة وفعاليتها وقدرتها على تنظيم القطاع الاجتماعي والعمالي، وضمان جودة الخدمات، وتحقيق التكامل المؤسسي مع الجهات الحكومية والشركاء، ولا سيما منظمات المجتمع المدني. ويشمل ذلك تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، وتطوير آليات الإشراف والتنسيق، وتنظيم العلاقة مع الفاعلين في القطاع، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويضمن اتساق السياسات والتدخلات على المستويين الوطني والمحلي.

كما يركز الهدف على تعزيز الجاهزية المؤسسية للوزارة من خلال تطوير بنيتها التنظيمية، وبناء قدرات كوادرها الإدارية والفنية، وتحديث أنظمة العمل والإجراءات، واعتماد التحول الرقمي كأداة رئيسية لتحسين الكفاءة وجودة الخدمات واتخاذ القرار المبني على البيانات. ويشمل ذلك تطوير نظم إدارة الأداء، والبنية التحتية الرقمية، وقواعد البيانات والسجلات الوطنية، وتحديث خدمات التأمينات الاجتماعية، بما يدعم الاستدامة المؤسسية ويعزز فعالية تنفيذ السياسات والبرامج.

ثانياً: نطاق الهدف ومكوناته

يركز الهدف الاستراتيجي الخامس على تطوير منظومة متكاملة للحوكمة والتحديث المؤسسي تشمل:

- تحديث البنية التنظيمية والإجرائية للوزارة
- الحوكمة والتنظيم المؤسسي للقطاع الاجتماعي والعمالي
- تنظيم العلاقة مع منظمات المجتمع المدني
- التكامل المؤسسي مع الجهات الحكومية
- التحول الرقمي والبنية التحتية الرقمية
- نظم البيانات والسجلات الوطنية
- بناء القدرات والتعلم المؤسسي
- التخطيط والمتابعة المبنية على النتائج
- تطوير خدمات التأمينات الاجتماعية

وبذلك يشكل الهدف الإطار المؤسسي الداعم لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

ثالثاً: المستهدفات الكمية للهدف

المستهدفات الكمية	خط الأساس (2025)	المستهدف بنهاية ٢٠٢٨
نسبة الخدمات الأساسية المؤتمتة – منصات رقمية	منخفضة	**50–70%**
نسبة الكوادر المستفيدة من تدريب منهجي	غير منتظمة	**≥ 70%**
تحسّن زمن تقديم الخدمات	متفاوت	خفض متوسط الزمن بما لا يقل عن **30%**

أطر حوكمة وتنظيم عمل المجتمع المدني	بحاجة تحديث	أطر قانونية وتنظيمية محدّثة ومطبّقة وطنياً

رابعاً: السياسات المعتمدة لتحقيق الهدف

1. تحديث البنية التنظيمية والإجرائية للوزارة
إعادة هيكلة التنظيم المؤسسي وإعادة هندسة الإجراءات لتعزيز الكفاءة والجاهزية المؤسسية.

2. التحول نحو الخدمات الرقمية ونظم البيانات
تطوير البنية التحتية الرقمية، وقواعد البيانات والسجلات الوطنية، وأتمتة الخدمات لتحسين جودة الخدمات والاستهداف والشفافية.

3. بناء القدرات والتعلم المؤسسي
الاستثمار المنهجي في تطوير قدرات كوادر الوزارة وتعزيز ثقافة التعلم المستمر والكفاءة المهنية.

4. حوكمة وتنظيم المجتمع المدني
تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني ضمن أطر قانونية وتنظيمية حديثة تضمن الجودة والمساءلة والتكامل مع سياسات الوزارة.

5. التخطيط والمتابعة المبنية على النتائج
اعتماد منهج التخطيط والمتابعة والتقييم المبني على النتائج كإطار لإدارة الأداء المؤسسي.

خامساً: البرامج التنفيذية للهدف

يرتكز تحقيق هذا الهدف على تطوير الحوكمة المؤسسية وتنظيم القطاع الاجتماعي والعمالي، وتعزيز التكامل بين الوزارة والجهات الفاعلة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني، وتحديث البنية التنظيمية والإجرائية، وبناء القدرات المؤسسية، واعتماد التحول الرقمي ونظم البيانات، بما يعزز كفاءة الوزارة وجودة الخدمات والاستدامة المؤسسية.

ولتنفيذ هذا الهدف، تعتمد الوزارة البرامج والمشاريع التالية:

البرنامج الأول
حوكمة وتنظيم القطاع الاجتماعي وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني

يهدف هذا البرنامج إلى تنظيم العلاقة المؤسسية بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية الناظمة لعمل القطاع الاجتماعي، وتعزيز جودة الشراكات التنموية والمساءلة والشفافية.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع إصلاح الإطار التشريعي لعمل المنظمات غير الحكومية
- مشروع تطوير وتشغيل منصات رقمية لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية
- مشروع بناء قدرات المنظمات غير الحكومية

المكونات:

- تحديث الأطر القانونية
- تنظيم الترخيص والإشراف
- معايير الجودة والمساءلة

- التنسيق مع المنظمات
- بناء قدرات المجتمع المدني

البرنامج الثاني
التحديث المؤسسي للوزارة وبناء القدرات

يهدف هذا البرنامج إلى تحديث البيئة المؤسسية والتنظيمية للوزارة، وتعزيز جاهزيتها الإدارية والفنية، وتطوير قدرات كوادرها، وتحسين نظم الإدارة والأداء المؤسسي.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع تحديث البيئة التشريعية الناظمة لعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- مشروع تحديث البنية التنظيمية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- مشروع تطوير الكفاءات الإدارية والفنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- مشروع تطوير نظام إدارة وتقييم الأداء المؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

المكونات:

- تحديث الهيكل التنظيمي
- تبسيط الإجراءات وإعادة هندسة العمليات
- تحسين إدارة الخدمات
- تعزيز الجاهزية المؤسسية
- التدريب المنهجي للكوادر
- تطوير المهارات القيادية
- التدريب الفني المتخصص
- نظم إدارة الأداء
- مؤشرات الأداء المؤسسية
- المتابعة والتقييم
- التقارير المؤسسية

البرنامج الثالث
التحول الرقمي وتحديث خدمات التأمينات الاجتماعية

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير البنية الرقمية للوزارة، وأتمتة الخدمات، وتعزيز نظم البيانات والسجلات، وتحديث خدمات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بما يدعم الكفاءة وجودة الخدمات واتخاذ القرار المبني على البيانات.

المشاريع المرتبطة بالبرنامج

- مشروع التحول الرقمي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- مشروع تحديث خدمات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المكونات:

- أتمتة الخدمات
- تطوير المنصات الرقمية
- قواعد البيانات والسجلات الوطنية
- تكامل نظم المعلومات
- دعم اتخاذ القرار بالبيانات

سادساً: الأثر الاستراتيجي المتوقع

بحلول عام ٢٠٢٨ سيؤدي تحقيق هذا الهدف إلى:

- وزارة أكثر كفاءة وجاهزية
- خدمات اجتماعية ورقمية عالية الجودة
- حوكمة مؤسسية متطورة للقطاع
- تكامل أكبر مع الجهات الحكومية
- تنظيم حديث وفعال للمجتمع المدني
- كوادر مؤهلة ومهنية
- قرارات مبنية على البيانات
- تنفيذ أكثر فعالية للسياسات والبرامج

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفصل الرابع
إطار تنفيذ الاستراتيجية والمتابعة والتقييم

أولاً: منهجية تنفيذ الاستراتيجية

تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تنفيذ استراتيجيتها للفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨ نهجاً مؤسسياً متكاملاً قائماً على النتائج، يربط بين الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية، ويضمن اتساق التخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستويين المركزي والمحلي. ويستند تنفيذ الاستراتيجية إلى تحويل الأهداف الاستراتيجية الخمسة إلى برامج ومشاريع تشغيلية قابلة للتنفيذ، ضمن أطر زمنية محددة، ومسؤوليات مؤسسية واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

وتقوم منهجية التنفيذ على التكامل بين المستويات المؤسسية المختلفة داخل الوزارة، والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، بما يعزز كفاءة التنفيذ وتكامل التدخلات، ويضمن وصول الخدمات والبرامج إلى الفئات المستهدفة بكفاءة وعدالة.

ثانياً: هيكل تنفيذ الاستراتيجية

1. المستوى الاستراتيجي

يمثل المستوى القيادي المسؤول عن التوجيه العام للاستراتيجية واعتماد السياسات والبرامج وضمان اتساقها مع التوجهات الوطنية، ويشمل قيادة الوزارة والإدارات المركزية المعنية بالتخطيط والسياسات والتطوير المؤسسي.

2. المستوى البرامجي

يمثل المستوى المسؤول عن تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى برامج تنفيذية، وإعداد الخطط التشغيلية، وتنسيق التنفيذ بين المديريات والجهات الشريكة، ويشمل الإدارات والبرامج المركزية المختصة بكل هدف استراتيجي.

3. المستوى التنفيذي المحلي

يمثل المستوى المسؤول عن تنفيذ البرامج والخدمات على المستوى المحلي، ويشمل مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات، والمؤسسات التابعة، والشركاء المحليين، بما يضمن وصول الخدمات للفئات المستهدفة وفق المقاربة الجغرافية المعتمدة في الاستراتيجية.

ثالثاً: التخطيط التشغيلي السنوي

تعتمد الوزارة التخطيط التشغيلي السنوي كأداة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجية، بحيث يتم:

- ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى خطط سنوية
- تحديد البرامج والمشاريع ذات الأولوية
- تحديد الموارد المطلوبة
- تحديد المؤشرات المستهدفة سنوياً
- ربط الخطط السنوية بالموازنة

وبذلك تشكل الخطط السنوية الأداة التشغيلية المباشرة لتنفيذ الاستراتيجية.

رابعاً: إطار المتابعة والتقييم

تعتمد الوزارة نظام متابعة وتقييم مؤسسي قائم على النتائج لضمان جودة التنفيذ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويشمل:

- متابعة التقدم في تنفيذ البرامج
- قياس مؤشرات الأداء الاستراتيجية
- تقييم النتائج والأثر

- تحديد التحديات ومعالجتها
- تحسين التنفيذ بصورة مستمرة

ويستند هذا الإطار إلى مؤشرات الأهداف الاستراتيجية الواردة في هذه الخطة، ويضمن ربط التنفيذ بالنتائج المتحققة على الفئات المستهدفة.

خامساً: مؤشرات الأداء الاستراتيجية

تعتمد الاستراتيجية مجموعة من مؤشرات الأداء المرتبطة مباشرة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة، وتشمل:

- مؤشرات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان
- مؤشرات العمل اللائق والتمكين الاقتصادي
- مؤشرات تمكين المرأة
- مؤشرات الإدماج الاجتماعي والعودة
- مؤشرات الحوكمة والتحديث المؤسسي

وتشكل هذه المؤشرات الأساس لقياس التقدم في تنفيذ الاستراتيجية وتقييم أثرها.

سادساً: التقارير الدورية

تعتمد الوزارة منظومة تقارير دورية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية تشمل:

- تقارير تنفيذ ربع سنوية
- تقارير أداء سنوية
- تقارير تقييم مرحلية
- تقارير الأثر الاستراتيجي

وتستخدم هذه التقارير لدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء المؤسسي.

سابعاً: الشراكات في تنفيذ الاستراتيجية

يتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال شراكات مؤسسية متكاملة تشمل:

- الجهات الحكومية ذات الصلة
- منظمات المجتمع المدني
- القطاع الخاص
- الشركاء الدوليين
- المجتمعات المحلية

بما يعزز تكامل التدخلات وكفاءة التنفيذ والاستدامة.

ثامناً: المراجعة والتحديث

تعتمد الوزارة المراجعة الدورية للاستراتيجية خلال فترة تنفيذها (٢٠٢٦–٢٠٢٨) بهدف:

- تقييم التقدم في التنفيذ
- معالجة التحديات
- تحديث الأولويات عند الحاجة
- ضمان الاتساق مع المتغيرات الوطنية

بما يضمن بقاء الاستراتيجية أداة حية وفعالة لإدارة السياسات والبرامج.

الفصل الخامس
الحوكمة التنفيذية للاستراتيجية وإدارة المخاطر والاستدامة

أولاً: الحوكمة التنفيذية للاستراتيجية

تعتمد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إطار حوكمة تنفيذية متكامل لتنفيذ استراتيجيتها للفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٨، يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز المساءلة المؤسسية، وتحقيق التكامل بين المستويات المركزية والمحلية، وبين الوزارة والجهات الشريكة. ويهدف هذا الإطار إلى دعم التنفيذ الفعال للأهداف الاستراتيجية الخمسة، وضمان اتساق السياسات والتدخلات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.

وتستند الحوكمة التنفيذية إلى تنظيم العلاقة بين الوزارة والجهات الفاعلة في القطاع الاجتماعي والعمالي، ولا سيما منظمات المجتمع المدني، ضمن الأطر القانونية والتنظيمية المعتمدة، وبما يعزز الشفافية والتكامل وجودة التنفيذ، انسجاماً مع توجهات تحديث الأداء المؤسسي وتعزيز الحوكمة الواردة في هذه الاستراتيجية.

ثانياً: هيكل الحوكمة التنفيذية

1. المستوى القيادي
تمثل قيادة الوزارة المستوى الأعلى المسؤول عن التوجيه الاستراتيجي العام، واعتماد السياسات والبرامج، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية، وضمان اتساقها مع التوجهات الوطنية والسياسات الحكومية.

2. المستوى التنسيقي المركزي
يشمل الإدارات المركزية المعنية بالتخطيط والسياسات والتطوير المؤسسي والبرامج، ويتولى تنسيق تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية، وضمان التكامل بين القطاعات والجهات المعنية.

3. المستوى التنفيذي المحلي
يشمل مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات والمؤسسات التابعة، ويتولى تنفيذ البرامج والخدمات على المستوى المحلي وفق الأولويات الجغرافية المعتمدة في الاستراتيجية، وبالتنسيق مع الشركاء المحليين.

4. الشركاء المؤسسيون
يشمل الجهات الحكومية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، ويشاركون في تنفيذ البرامج والخدمات وفق أطر الشراكة والتنسيق المعتمدة.

ثالثاً: إدارة الشراكات

تعتمد الوزارة إطاراً مؤسسياً لإدارة الشراكات في تنفيذ الاستراتيجية يهدف إلى:

- تنظيم العلاقة مع منظمات المجتمع المدني
- تعزيز التكامل مع الجهات الحكومية
- توسيع التعاون مع القطاع الخاص
- تنسيق الدعم مع الشركاء الدوليين
- ضمان جودة الخدمات المشتركة

ويستند ذلك إلى الأطر القانونية والتنظيمية المنظمة لعمل القطاع الاجتماعي والعمالي.

رابعاً: إدارة المخاطر الاستراتيجية

تعتمد الوزارة نهجاً استباقياً لإدارة المخاطر التي قد تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية، بما يضمن استمرارية البرامج وتحقيق الأهداف، وتشمل أهم مجالات المخاطر المحتملة:

- محدودية الموارد المالية أو البشرية
- التحديات المؤسسية والتنظيمية
- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية
- التحديات المرتبطة بالعودة والإدماج
- ضعف التنسيق بين الجهات
- مخاطر التنفيذ المحلي

وتعمل الوزارة على رصد هذه المخاطر وتقييمها دورياً واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من آثارها.

خامساً: الاستدامة المؤسسية للاستراتيجية

تركز الاستراتيجية على تعزيز الاستدامة المؤسسية لقطاع الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال:

- تطوير القدرات المؤسسية
- تحديث الأنظمة والإجراءات
- التحول الرقمي ونظم البيانات
- تعزيز الحوكمة والتنظيم
- بناء الشراكات طويلة الأمد
- اعتماد التخطيط المبني على النتائج

بما يضمن استمرارية السياسات والبرامج بعد انتهاء فترة الاستراتيجية.

سادساً: المساءلة والشفافية

تعتمد الوزارة مبادئ الشفافية والمساءلة في تنفيذ الاستراتيجية من خلال:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات
- نظم المتابعة والتقييم
- التقارير الدورية
- مؤشرات الأداء
- إشراك الشركاء
- تحسين جودة الخدمات

بما يعزز الثقة المؤسسية وكفاءة التنفيذ.

سابعاً: التكامل مع الهدف الخامس للاستراتيجية

يشكل هذا الفصل الإطار التنفيذي المؤسسي للهدف الاستراتيجي الخامس (تعزيز الحوكمة وتحديث الأداء المؤسسي)، حيث يترجم مبادئ الحوكمة المؤسسية والتحول المؤسسي إلى آليات تنفيذ عملية تدعم تنفيذ جميع الأهداف الاستراتيجية الأخرى.

البرنامج	المشروع	أولوية المشروع	المدة الزمنية		
			٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
نظم الحماية الاجتماعية الشاملة	مشروع السجل الاجتماعي الوطني الموحد	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع نظام إدارة عمليات المستفيدين	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع التحويلات النقدية - ٢	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع إدماج العمالة غير المنظمة في مظلة الضمان الاجتماعي	متوسطة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر متعدد الأبعاد	مرتفعة	٢٠٢٦		
حماية ورعاية الفئات الهشة	مشروع نظام إدارة الحالة	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تعزيز نظام حماية الطفل في سورية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تطوير تشريعات الحماية الاجتماعية وإعداد التقارير الدولية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وتقديم الرعاية المتكاملة لهم	متوسطة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع معالجة ظاهرة التسول	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع العدالة الاصلاحية للأطفال	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الرعاية المتكاملة للأطفال فاقدي الرعاية الأسرية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الرعاية المتكاملة للأيتام	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع دعم حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الجاهزية والاستجابة الاجتماعية للطوارئ	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
تمكين المرأة وحمايتها	مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الحماية والدعم المتكامل للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	متوسطة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز العمل اللائق	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تطوير الاقتصاد الرعائي	متوسطة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع المرأة والسلام والأمن – القرار ١٣٢٥	مرتفعة	٢٠٢٦		
	مشروع تنفيذ دراسة ميدانية حول تقييم واقع المرأة السورية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال المرحلة الانتقالية	مرتفعة	٢٠٢٦		
	مشروع تمكين النساء للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة	متوسطة	مستمر	مستمر	مستمر

العمل اللائق للجميع	مشروع النظام الوطني لمعلومات سوق العمل – LMIS	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع ربط الحماية الاجتماعية بسوق العمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع صك تشريعي جديد للتأمينات الاجتماعية	مرتفعة	٢٠٢٦		
	مشروع تطوير أنظمة العمل اللائق وتبسيط الاجراءات	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع صك تشريعي جديد موحد للعمل	مرتفعة	٢٠٢٦		
	مشروع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتدريب المهني	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مؤتمرات وملتقيات للعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
التماسك الاجتماعي وبناء الثقة	مشروع تمكين الشباب للمشاركة الفعالة في صنع السلام	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الهشة والمهمشة	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تعزيز الحوار المجتمعي والتماسك الوطني	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين والعائدين	مرتفعة	مستمر	مستمر	
التنمية المجتمعية الريفية	مشروع المراكز المجتمعية التنموية متعددة الوظائف	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع التمكين الاقتصادي للأسر الريفية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع صك تشريعي لقوانين التنمية الريفية وتطوير الأنظمة والقرارات ذات الصلة	مرتفعة	٢٠٢٦		
	مشروع المنصة الوطنية لتسويق المنتجات الريفية والحرفية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
الشراكة التنموية مع المجتمع المدني	مشروع إصلاح الإطار التشريعي لعمل المنظمات غير الحكومية	مرتفعة	مستمر	مستمر	
	مشروع تطوير وتشغيل منصات رقمية لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع بناء قدرات المنظمات غير الحكومية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
التحديث المؤسسي وتعزيز الحوكمة	مشروع التحديث البيئة التشريعية الناظمة لعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تحديث البنية التنظيمية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تطوير الكفاءات الإدارية والفنية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع التحول الرقمي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تحديث خدمات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر
	مشروع تطوير نظام إدارة وتقييم الأداء المؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	مرتفعة	مستمر	مستمر	مستمر

خاتمة

في ضوء ما تقدم، تمثل المشاريع الواردة في هذا الإطار تجسيداً عملياً لتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتعبيراً عن انتقالها نحو مقاربة أكثر تكاملاً وفعالية في إدارة القطاع الاجتماعي والعمالي. وتشكل هذه المحفظة أساساً لتنفيذ مرحلي ومنهجي، يضع الأسس لإصلاح مستدام، ويعزز قدرة الوزارة على القيام بدورها الوطني في حماية المجتمع، وتمكين أفراده، وتعزيز الاستقرار والتنمية.